

# مساعٍ كويتية لإيجاد هوامش تخفف من أزمة السيولة

## تضارب الآراء بين الحكومة والبرلمان بشأن جدوى السحب من احتياطي الأجيال



### مكاسب الأجيال في مهب رياح المناورات الاقتصادية

قد يزيد الجمود التشريعي الكويتي بشأن الموافقة على قانون الدين العام الذي سيسمح للبلاد بالاقتراض. وأوقف مجلس الأمة الكويتي (البرلمان) مرارا مشروع قانون الدين العام الذي من شأنه أن يسمح للكويت بطرق أبواب أسواق الدين العالمية، لكن هذه المسألة صارت مُلحّة بعد أن فرض انخفاض أسعار النفط وفيروس كورونا ضغوطا على المالية العامة وأدى إلى استنفاد سريع للاحتياطيات النقدية المتاحة. وحذّر النائب عبدالله جاسم المصنف في تغريدة على تويتر الحكومة من خطورة الذهاب إلى خيار السحب المنتظم من صندوق الثروة السيادية، قائلا "لن نسمح بيد تمّ على ثروة أجيالنا القادمة تحت أي مبرر"، فيما وصف النائب يوسف الفضالة مشروع التعديل القانوني بأنه "حلقة متكررة من سلسلة مشاريع فاشلة لمعالجة الأوضاع الاقتصادية في البلاد"، محذرا في تغريدة عبر تويتر من الدخول "في أزمة دون أدنى جهد وعمل حقيقي لمعالجة أزمة السيولة الحالية بشكل خاص، والاختلالات المالية بشكل عام".

البرلمان، ووصفه بأنه "في غاية الخطورة". ويرى مراقبون أن الحكومة أمام تحديثات غير مسبوق، حيث يتعين عليها التصرف في الأجل الضيقة لإيجاد حل لأزمة السيولة غير أن الرقصة البرلمانية والجدل الشعبي يطيلان عمر الأزمة التي تستنزف زمن الإصلاح الاقتصادي وتقلص هوامش التحرك. وقال "إنه يتعلق بثروة لا نملكها نحن الجيل الحالي". وأضاف الغانم أن "تكلفة تسهيل الاستثمارات الموجودة في احتياطي الأجيال القادمة أكبر بكثير على الدولة مقارنة مع الاقتراض من الأسواق". وتابع أن "تكلفة اقتراض خمسة مليارات دينار من الأسواق العالمية اليوم ستكون بحسب 75 مليون دينار بينما تكلفة تسهيل الاستثمارات ستكون بحدود 300 مليون دينار.. لماذا أذهب لأسفل أصولا تأتي بعوائد سبعة أو سبعة أو ثمانية في المئة بدلا من أن اقتراض بواحد في المئة، من الناحية المالية والاقتصادية لا اعتقد أن هذا هو الخيار الأفضل". ويرى خبراء أن عدم موافقة البرلمان على قانون السحب من صندوق الأجيال

وتشكل أصول الهيئة معظم مركز صافي الأصول السيادية الأجنبية للكويت البالغة 652 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وقال حسين مالك، رئيس استراتيجية الأسهم في شركة تيليم، "إن الإخفاق في إدارة المالية العامة للحكومة بكفاءة لن يؤدي إلى أزمة اقتصادية، لأن صندوق الثروة السيادي كبير جدا، لكنه يقلص التوقعات بشأن ما يمكن أن يحققه الدولة بشكل أكبر بخلاف عائدات النفط".

**16.53**  
مليار دولار قيمة الأصول التي تريد الحكومة سحبها من صندوق الأجيال سنويا

وقال مرزوق الغانم، رئيس مجلس الأمة في تصريحات صحافية الثلاثاء، إنه لا يعتقد أن مشروع القانون الذي قدمته الحكومة بشأن السحب من صندوق احتياطي الأجيال القادمة سيتم إقراره في

طريقة لكي تعطيك بعض الوقت لكن لا يمكن أن تستمر للأبد في ظل عجز 12 مليار دينار في الميزانية العامة، لاسيما أن هذا.. سيستمر لسنوات طويلة". وأوضح المصدر الحكومي أن صندوق احتياطي الأجيال القادمة حوّل خلال الشهور القليلة الماضية لصندوق الاحتياطي العام، وهو صندوق حكومي أصغر يستخدم لسد العجز ما بين ستة إلى سبعة مليارات دينار. ومن ذلك المبلغ، كانت أكثر من أربعة مليارات دينار مقابل مبادلة أصول من صندوق الاحتياطي العام، فيما تمت إعادة المليارين الآخرين لصندوق الاحتياطي العام إثر إقرار قانون الماضي أوقف التحويل السنوي الإلزامي لنسبة 10 في المئة من الإيرادات إلى صندوق الثروة. وتابع المصدر أن مبادلة الأصول قد تلقى رفضا من الهيئة العامة للاستثمار التي تملك أصولا أجنبية تزيد قيمتها عن 580 مليار دولار بنهاية العام الماضي وفقا لوكالة فيتش للتصنيف الائتماني، لأنها تعني "أنك تسحب من صندوق الأجيال القادمة" دون الاعتراف بذلك.

تسعى الكويت للبحث عن هوامش تحرك لتغطية عجز الميزانية عبر سحب أصول من صندوق الأجيال. وتدافع الحكومة عن مشروعها بالقول إنه مؤقت للتمكن من الوفاء بالتزاماتها إلا أنها تصطدم بالرفض البرلماني الذي يقف حجر عثرة أمام برنامجها. ويعتبر برلمانيون أن القرار سيستنزف احتياطي الأجيال ويحصل الدولة تكلفة تفوق كلفة الاقتراض الخارجي لتغطية النفقات العامة.

الكويت - تحاول الكويت تغطية عجز الميزانية العامة من خلال مبادلة بعض الأصول والسحب من صندوق الثروة السيادي، في وقت تدفع فيه مواجهة بين الحكومة والبرلمان مجلس الوزراء للبحث عن تدابير لتخفيف حدة الأزمة المالية التي تعيشها البلاد، فيما لا تزال الإصلاحات الهيكلية لا تحرز تقدما واضحا. وقدم مجلس الوزراء هذا الأسبوع مشروع قانون للبرلمان من شأنه أن يسمح للحكومة بسحب ما يصل إلى خمسة مليارات دينار (16.53 مليار دولار) سنويا من صندوق الثروة السيادية للبلاد، المعروف بصندوق الأجيال القادمة وتديره الهيئة العامة للاستثمار، والذي لم تلجأ إليه الحكومة إلا مرة واحدة وكان ذلك خلال حرب الخليج الأولى.



مرزوق الغانم

تكلفة تسهيل احتياطي الأجيال أكبر من الاقتراض

ورغم أن القانون قد لا ينال موافقة البرلمان إلا أن مصادر حكومية قالت إن اللجوء إلى صندوق الأجيال القادمة لا يمثل حلا للمشكلة المالية ولا يلبي احتياجات الميزانية في الأمد الطويل، لكنه قد يمنح الحكومة بعض الوقت لإيجاد سبل لإجراء إصلاحات اقتصادية ضرورية. وفي خضم رفض برلماني دافع وزير المالية الكويتي خليفة حمادة عن مشروع القانون بقوله، إن "الإجراء مؤقت للوفاء بالتزامات الحكومة". ولكن البرلمان يعتبر أن القرار سيؤدي من الضغوط على مكاسب الأجيال ويعرضها لمخاطر استنزاف الأصول.

وقال وزير المالية في بيان صحفي، تلقت رويترز نسخة منه، إن "إصدار السندات والسحب المنتظم والحدود من صندوق الأجيال ليست حولا لإصلاحية بل إجراءات مؤقتة يجب اتخاذها للوفاء بالتزامات الفورية المتعلقة في الرواتب والدعم التي تشكل أكثر من 71 في المئة من إجمالي إنفاق الدولة". وأضاف أن إتاحة الخيار للحكومة في السحب "لن تؤثر على نمو صندوق الأجيال". وقال إن القانون هو أحد الحلول المقدمة ضمن حزمة من القوانين تشمل

# الأردن يبحث مكاسب مد أنبوب النفط مع العراق

## نافذة تصديرية تسمح بإقامة مناطق لوجستية وصناعات بتروكيماوية

وسبق وأشارت الحكومة الأردنية إلى أن من التسهيلات التي يوفرها الاتفاق 10 آلاف برميل من النفط الخام يوميا بخصم يبلغ 16 دولارا للبرميل الواحد. وتعد الطاقة من أكبر هواجس الأردن بسبب كلفة الاستيراد المرتفعة وأثرها على عجز الميزان التجاري المحلي. وارتفع أسعار السلع في السوق المحلية.



فهد الفايز

المشروع سيحل مشكلة من خلال العديد من الأنشطة الموازية

ويستكي الأردن من أن الكثير من الوعود التي تقدمت بها دول خليجية للمساعدة تعثرت أو لم تنفذ، وأن عمان الآن تواجه ضائقة استثنائية نتيجة تراجع تحويلات المقيمين في الخليج بعد التصويت في توطين الوظائف وتداعيات وباء كورونا. وتعيش جالية عراقية كبيرة في الأردن وتعد من أهم المستثمرين في السوق الأردنية على الرغم من الصعوبات التي تواجه محدودي الدخل من هذه الجالية.

وأوضح "إن تسلمنا للخام بسعر تفضيلي سينعكس على أسعار المشتقات المباعة للمواطن، وبالتالي يؤثر إيجابيا على عجلة الاقتصاد الأردني". وأكد "لكن مشروعا بهذا الحجم يجب أن يكون واضحا في كل ما يتعلق به حتى تضمن استمراره في ظل العواصف السياسية التي تجتاح المنطقة".

وقال "المشروع قديم، كانت فكرته متداولة منذ عام 1988 لحاجة العراق المتزايدة لوجود منفذ ثان لتصدير النفط، لكن وبعد الحرب العراقية وعدة تعقيدات شابت الواقع السياسي توقف الحديث عنه". جدير بالذكر أن الجزء الواقع في الأردن من المشروع سيتم تنفيذه كاستثمار كامل من قبل شركة "ماس" العراقية الدولية التي أحيل عليها العطاء في وقت سابق. وأعلنت وزارة النفط العراقية في وقت سابق من العام الجاري أنها باشرت بتسليم العروض التجارية والفنية الخاصة بإنشاء الأنبوب بطاقة مليون برميل يوميا، حيث توقع أن يشهد الربع الأول من 2021 إحالة المشروع بشكل كامل. وبدأ العراق بتصدير النفط الخام بأسعار تفضيلية إلى الأردن عام 2012 عبر الشاحنات وبمعدل تقريبا 10 آلاف برميل يوميا.

أنبوب لنقل النفط العراقي الخام من البصرة إلى مرافئ التصدير في ميناء العقبة بكلفة إجمالية 18 مليار دولار وطاقة ضخ تقدر بنحو مليون برميل يوميا. وفي 2019 أعلن العراق أنه يدرس إعادة النظر بدراسة الجدوى لمشروع خط النفط مع الأردن بشكل كامل، بهدف تأكيد تحقيقه لأعلى منفعة اقتصادية، بحيث يتم إيصال الخط إلى مصر بدلا من انتهائه في العقبة.

وقال الخبير في شؤون النفط فهد الفايز إن "المشروع يساهم في تأمين النفط للمملكة على مدار العام، عدا عن أن مروره عبر أراضي الأردن سيحقق فائدة من خلال رسوم التميرير والعبور وبدلات استخراج الأراضي". وأضاف الخبير الأردني في تصريحات صحافية أن "المشروع سيأتي منفعة من خلال قيام العديد من الأنشطة الموازية مثل المقاولات والنقل وتشغيل الأيدي العاملة، والاستفادة التي ستجنيها المجتمعات في مناطق مرور الخط". وأفاد الخبير في شؤون النفط عامر الشويكي إن الأردن سيستفيد من المشروع منذ البداية بتشغيل أيدي عاملة في الجانب الأردني وسيضمن وصول النفط بسعر تفضيلي.

ويبين ناجي في تصريحات صحافية أن الحكومة العراقية أعدت قائمة بالشركات المهلهة لهذه الغاية، استعدادا ل طرح عطاءات المشروع الذي يشكل أهمية كبيرة بالنسبة إلى العراق كمفد تصديري من خلال العقبة.

ووقع الأردن مع العراق في التاسع من أبريل 2013 اتفاقية إطار لمُد

ركز الأردن جهوده لتحقيق مكاسب مشروع مد أنبوب النفط مع العراق الذي سيمكن من فتح نافذة تصديرية للعراق وتزويد الأردن بجزء من احتياجاته النفطية وإقامة مناطق لوجستية وصناعات بتروكيماوية.

عمان - يبحث الأردن الخطى لتنفيذ مشروع يعتبره حيويا، يتمثل في مد أنبوب لنقل النفط من مدينة البصرة عاصمة البترول العراقية حتى مدينة العقبة جنوب الأردن على البحر الأحمر. المشروع الذي يدور الحديث بشأنه منذ أزيد من 33 عاما، دخلت مباحثاته مرحلة من الجدية في العامين الماضيين تخللتها اجتماعات لترتيب الأمور الفنية.

وكان رئيس الوزراء الأردني بشر الخصاونة قال في تصريحات صحافية الأسبوع الماضي إنه من المهم العمل على تسريع الخطوات العملية للمشروعات الاستراتيجية المرتقب تنفيذها. وذكر أن أبرز تلك المشروعات تتمثل في مشروع المدينة الاقتصادية على الحدود بينهما ومد أنبوب النفط العراقي.

وأضاف "سيوفر مشروع مد أنبوب النفط من البصرة إلى العقبة ثم إلى مصر نافذة تصديرية للعراق وتزويد الأردن بجزء من احتياجاته النفطية وإقامة مناطق لوجستية وصناعات بتروكيماوية في الدول الثلاث".



مشاريع استراتيجية